



حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد التاسع عشر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م





حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد التاسع عشر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م



فهرس الحولية

الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م
بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عمان

د• فاضل محمد الحسيني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس - الرباط

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية بالخليج العربي بصورة تفوق كثيرا ما كانت عليه في السابق ، إذ أن الدول الكبرى التي نافست بريطانيا النفوذ وتطلعت إلى الخليج قبيل الحرب لم تلبث بعد انتهاءها أن أرغمت على الخروج من حلبة التنافس ، فألمانيا لهزيمتها في الحرب وروسيا لتبدل أوضاع الحكم فيها وإعلان القائمين بثورة عام ١٩١٧م تخليهم عن الاطماع القيصرية ، أما الدولة العثمانية فقد اختفت تماماً من الوجود وفرنسا أصبحت صديقة لبريطانيا فسلمته لصديقتها بالنفوذ وبادرت إلى إغلاق قنصليتها في مسقط عام ١٩٢٠م كآخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في عمان بصفة خاصة والخليج العربي بصفة عامة •

وهكذا أصبحت بريطانيا تمتد سيطرتها في الخليج من شط العرب شمالا حتى المحيط الهندي جنوباً وبذلك حق لبعض الكتاب الانجليز أن يصفوا الخليج في ذلك الوقت بأنه بحيرة بريطانية (British Lake) •

وقد ساعد ذلك بريطانيا على فرض التسويات العديدة في منطقة الخليج العربي منها اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م بين سلطان مسقط وزعماء الإمامة الاباضية في داخلية عمان •

فعندما أعلن زعماء الإمامة الاباضية في داخلية عمان الثورة على السلطان في

مسقط لاعتقادهم بخضوع السلطان للنفوذ البريطاني وخروجه عن المبادئ الاباضية سواء في النظام الوراثي للحكم أو في السماح لاستيراد المشروبات الكحولية أو التبغ للبلاد ، انطلقت قواتهم في يناير من عام ١٩١٥م بقيادة الإمام سالم الخروصي مستهدفة العاصمة مسقط والاطاحة بحكم السلطان ، وقد بدا تعاظم القوات من خلال إعدادها الهائلة التي بلغت الآلاف إذ ضمته القبائل العمانية من الكتلتين : الهناوية ، التي يقودها الشيخ عيسى بن صالح ، والغافرية ، تحت قيادة الشيخ حمير بن ناصر . وقد تقدمت قوات الإمامة حتى وصلت إلى ما يقرب من ستة أميال عن العاصمة مسقط التي أصبح سقوطها وشيكا[١] ، ثم شنت هجوما مركزاً على الحامية البريطانية التي كانت تقوم بالدفاع عن المدينة ، ولكن بالرغم من أن مسقط لم تكن معززة إلا بقوات قليلة العدد يبلغ قوامها (٧٠٠) سبعمائة جندي يرابطون وراء تحصيناته قوية[٢] ، إلا أن هذا القوات استطاعت أن تدحر هجوم الإمامة غير المنظم والذي ينقصه التكتيك العسكري ، ففي خلال المعركة التي نشبت بين الطرفين في وضح النهار ، لم تستطع قوات الإمامة الوصول إلى داخل مسقط وإنما تعرضت قواتها إلى مجزرة رهيبة اضطر الإمام بعدها إلى التراجع بقواته نحو المرتفعات الداخلية دون أن يفكر في إعادة الكرة مرة أخرى[٣] .

لذلك ، سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على الدور الذي لعبته بريطانيا لارغام الطرفين (الإمام والسلطان) على الجلوس إلى طاولة المفاوضات التي تمخضت عن اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠م معتمدين في ذلك على الوثائق البريطانية فضلاً عن المصادر العربية والأجنبية الأخرى .

المحاولات البريطانية الأولى لعقد المفاوضات بين الإمام والسلطان

على أثر المعركة التي نشبت بين قوات الإمام والقوات البريطانية المرابطة في مسقط في عام ١٩١٥م تقدم اللورد هاردنج (Lord Harding) نائب الملكة في الهند لدى وصوله مسقط في نفس السنة - ضمن جولته التي خصصها لزيارة موانئ الخليج -

بتوجيه للسلطان العماني تيمور بين فيصل يدعوه فيها إلى التفاوض مع زعماء الإمامة في الداخل[٤] . كما طلب من الكولونيل بِن Benn الوكيل السياسي البريطاني في مسقط أن يكون وسيطا بين الجانبين وقد أوضح (الكولونيل بِن) لنائب الملك في الهند طبيعة الصراع بين الإمامة والسلطان والصعوبات الجمة التي تعترض الصلح بينهما ، إلا أن اللورد هاردنج ألح عليه بضرورة التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع بينهما ، كما أقنع السلطان بذلك بعد ما توضح لهاردنج أن قوات الإمامة لا تزال قابضة على زمام الموقف[٥] .

والواقع أن بريطانيا سارعت لبذل جهودها في سبيل إيقاف الصراع بين الإمامة والسلطان خوفا من أنها قد لا تستطيع في المرة القادمة أن تمنع حكم السلطان من السقوط ، إن حاولت قوات الإمامة الكرة ثانية ، وذلك بسبب انشغال الإنجليز بظروف الحرب ، إضافة لخشية بريطانيا من تأثير دعوة الإمام الخروصي إلى الجهاد في المناطق الإسلامية كالهند وجزيرة العرب وشمال أفريقيا مما سيخلق مصاعب بالغة هناك ، فضلاً عن تعارض ذلك وما كان الإنجليز يفاوضون عليه الشريف الحسين بن علي ملك الحجاز حول إعلان الجهاد المقدس ضد الدولة العثمانية[٦] .

ولقد جاء رد زعماء الإمامة للوكيل البريطاني سلبيا مفسرين موافقة السلطان على إجراء التفاوض معهم علامة ضعف وتوقعوا انهيار حكمه .

والحقيقة أن زعماء الإمامة بالرغم من أنهم أوقفوا عملياتهم العسكرية بعد خسارتهم في معركة مسقط ، إلا أنهم استمروا في صمودهم حيث أبقوا على سيطرتهم على الوادي سمائل الاستراتيجي والمدن العمانية التي سبق وأن اجتاحوها وخاصة مدن الداخل ، وكان ردهم السلبي على الوكيل البريطاني يعود لسبب ثان - غير الذي تقدم- وهو عدم ثقتهم بصدق النوايا البريطانية في الوساطة بسبب الموقف البريطاني الدائم والثابت مع السلطان طيلة فترة صراعهم معه ، لذلك لم تلق دعوة الوكيل البريطاني للتفاوض تجاوبا حارا من لدن زعماء الإمامة ولا سيما وأن الوكيل البريطاني قد أرفق مع دعوته لهم بالتفاوض شروطا يجري على ضوئها هذا التفاوض وهي كما يلي:

١- الاعتراف بشرعية حكم السلطان في عمان .

٢- عدم نقض المعاهدات التي عقدت بين عمان وبريطانيا .

٣- عدم المساس بمشروع إنشاء مخزن السلاح الذي يلغي تجارة السلاح في عمان[٧] .

وخلال فترة الاتصالات بين الوكيل البريطاني (بين) والسلطان تيمور من جهة ، وزعماء ثورة الإمامة من جهة أخرى ، حاول كل طرف استغلال أية فرصة لضرب الطرف الآخر وإجباره على التفاوض معه وفق الشروط التي يمليها . فقد حاول السلطان مثلا استمالة شيوخ السمائل لمساعدته في حالة هجومه على قلعة سمائل ، كما حاول إقصاء فلول قوات الإمامة بواسطة الهجوم الذي شنه في يوليه عام ١٩١٥ على قبيلة (بني بطاش) والتي لم تكن قد القت السلاح بعده .

كما تمكن ثوار الإمامة من الناحية الأخرى من الزحف على مدينة صور في أكتوبر عام ١٩١٥ وحاولوا خلق الاضطرابات وإثارة القلاقل فيها لزعزعة حكم السلطان .

إلا أن زعماء الإمامة في الداخل بعد إدراكهم لاستحالة القاء السلطان تيمور وقواته في البحر وتدارسهم لموقف الثورة المتصدع في الاجتماع الذي عقدوه فيما بينهم ، وجدوا من الحكمة أن يوافقوا على إجراء المفاوضات مع السلطان والتوصل معه إلى اتفاق[٨] .

وعلى ضوء ذلك ، بعث الشيخ عيسى بن صالح أحد زعماء الإمامة رسالة إلى الوكيل البريطاني تضمنتها موافقة الإمامة على التفاوض شريطة أن تدرس الحكومة البريطانية القضايا المختلف عليها بينهم وبين السلطان على أساس العدل ، مادامت بريطانيا قد قبلت لنفسها التوسط والاشراف على المفاوضات بين الجانبين[٩] .

اجتماع السيب الأول

وهكذا تم عقد أول اجتماع بين ممثل زعماء الإمامة الشيخ عيسى بن طالح والوكيل السياسي البريطاني (بين) نيابة عن السلطان تيمور وذلك في مدينة السيب التي تبعد عن العاصمة مسقط مسافة ٢٥ ميلا ، بتاريخ ١٥ سبتمبر عام ١٩١٥[١٠] .

وفي هذا الاجتماع طرح ممثل الإمامة شروط الثورة التي اعتبرها أساس التفاوض والصلح وهي :

١- إلغاء القيود المفروضة على تجارة السلاح ، إذ أن هناك قبائل تمتلك الكثير من الأسلحة .

٢- أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا للحكم في عمان في الساحل والداخل ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية ، وأن تكون العدالة أساس التعامل مع الجميع دون تفريق وتمييز .

٣- إلغاء الضرائب المفروضة على واردات وصادرات المقاطعات الداخلية في عمان .

٤- تحريم استيراد الخمور والتبوغ .

٥- أن يحل السلطان الجيش الجديد من العناصر الدخيلة ، وأن يطلق سراح المعتقلين ويسلم جميع اللاجئين لديه من المجرمين ، إذ تطبق عليهم العقوبات طبقا لقواعد الشرع(١١) .

٦- وأخيراً ، إذا تمت موافقة السلطات على جميع المطالب السابقة فإن زعماء الإمامة على استعداد للاعتراف به حاكما على عمان على أن يكون الإمام مسؤولاً عن السلطة التشريعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وأن يتولى بنفسه ممارستها في العاصمة مسقط أو عن طريقة ممثل له(١٢) .

ولقد رد ممثل السلطان على شروط الإمامة التي اعتبرها شروط تعجيزية ، فأجاب على بعضها في حين رفض البعض الآخر رفضاً قاطعاً إذ وعد السلطان بإمكانية النظر في إعفاء البضائع من الضرائب بينما تمسك بعدم تسليم بعض زعماء القبائل الذين تعاونوا معه خلال الاشتباكات مع قوات الإمامة باعتبارهم أدوا واجبهم في الحرب لصالح الحكم في عمان وأنهم ليسوا مجرمين .

كما أعلن عدم مسؤوليته عن التعامل في الخمور والتبوغ بذريعة أن رعاياه لا يقومون بذلك وإنما يفعله رعايا الدول الأجنبية حيث لا يمارس عليهم سلطات قضائية ، كما أكد ممثل السلطان خلال هذا الاجتماع طلب السلطان تيمور من الإمامة تحقيق أمرين هامين هما :

١- خضوع الإمام التام له ، وعندما يتأكد له ذلك ، ينظر بشأن تعيين ممثل عنه في داخلية عمان .

٢- الانسحاب الفوري من وادي سمائل وخضوعه لحكم السلطان لأهمية موقعه الاستراتيجي والتجاري لمدينة مسقط(١٣) .

وهكذا ، يبدو من الاجتماع الأول شدة التعارض بين مطالب الإمامة والسلطان ، إذ كان السلطان يتطلع إلى استعادة نفوذه في داخلية عمان ، بينما كانت الإمامة تسعى

إلى الابقاء على مراكزها التي احتلتها . وعندما لم يتوصل الطرفان إلى صيغة للاتفاق بينهما ، انتهى اجتماع السيب الأول بالفشل ، فانقطعت المفاوضات التي لم تتخذ خطوات باستئنافها حتى مارس من عام ١٩١٨م . وبذلك أصبح انقسام البلاد بين نظامين أمراً واقعاً : فنظام تحت سلطة الإمامة الاباضية في الداخل ، وآخر يخضع لحكم السلطان في الساحل ، ولم يحدث ما يغير هذا الواقع طوال سنين الحرب العالمية الأولى بالرغم من محاولة كل طرف اغتنام أية فرصة تدعم نظامه أو تزعزع النظام الآخر .

اجتماع السيب الثاني

ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وخرجت منها بريطانيا منتصرة حتى تفرغت إلى مشكلة الصراع القائم في عمان بين زعماء الإمامة والسلطان ، فشددت من لهجتها مع قادة الإمامة بغية إرغامهم على قبول مبدأ التفاوض والتوصل إلى صيغة اتفاق مع السلطان تيمور ، فبعث الماجور هيوارث (Haworth) القنصل البريطاني في مسقط ، رسالة شديدة اللهجة إلى زعماء الإمامة في مارس عام ١٩١٩ جاء فيها «أكتب لكم بالخصوص لاخبركم أن ارادتنا هي أن نساعد على تأليف حكومة في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها ، وحيث تخلص العرب من جور الاتراك فالرجاء وثيق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة ، وبما أن الفرصة قد سنحت الآن لكي تلتفت إلى عمان فإنه من الواجب أن أشرح لكم سياستنا . . »

وبعد أن أوضح القنصل البريطاني أنه يريد التباحث مع قادة الإمامة بهدف إقرار السلام في عمان اخذ يهددهم ، بقوله : لو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم من طائراتنا طائرة واحدة لا غير تحطم مدنكم وتخرب حصونكم ، ولدينا نصف مليون من العساكر المدربة على الحرب في العراق وقد فرغوا من أعمالهم العربية ولا حاجة لنا فيهم هناك وبضع آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عمان قاطبة لو أردنا بكم سوءا ، كما هددهم اقتصاديا بحكم سيطرة الإنجليز على السواحل فقال لهم « إن الحاكم المتولي على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج على ما يذهب إليكم ، وتعلمون كذلك أن زمام أمور الحرب في أيدينا فإن كنتم تريدون مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرز أو القمح أو الاثواب ، ولن نبيح لكم بيع تموركم ، مع العلم بأن كل تجارتكم لا تجري إلا في بلادنا ولكن إذا كنتم مستحسنين صداقتنا فإننا سوف نقوم بمساعدتكم كما

نساعد الآن السيد تيمور ، لكن إن لم ترضوا أن تعاونونا فالعواقب الرخيمة ستحل بكم وليس بنا ، ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا[(١٤)] » .

وفي الأول من سبتمبر عام ١٩١٩ تقدم القنصل البريطاني في مسقط بدعوة رسمية إلى الإمام لاستئناف المفاوضات التي كانت قد توقفت .

وقد جاء رد الإمام عليها إيجابيا حيث حرص زعماء الإمامة من جانبهم على استئناف المفاوضات من جديد والتوصل إلى صيغة للسلام إذ كانوا هذه المرة أكثر تقديرا لحقيقة الموقف الذي ترتب على خروج بريطانيا منتصرة من الحرب ، وكذلك سيطرتها التامة على الساحل ، الأمر الذي يؤدي إلى تضييق الحصار على الإمامة إذ بوسع الإنجليز في هذه الحالة خنق داخلية عمان سياسيا واقتصاديا[(١٥)] .

وبموجب ذلك ، تم تحديد يوم الخامس عشر من سبتمبر عام ١٩١٩ موعدا لعقد الاجتماع ، الذي تم بالفعل عقده في الموعد المحدد له في مدينة السيب بين فريق الإمامة يمثله الشيخ عيسى بن صالح وبين فريق السلطان الذي مثله هيوارث القنصل البريطاني في مسقط[(١٦)] وقد تم خلال الاجتماع مناقشة الأمور التالية :

١- إزالة السلطان لجميع القيود المفروضة على دخول العمانيين إلى مدن الساحل ومن ضمنها العاصمة مسقط .
٢- تخفيض الضرائب الجمركية على البضائع القادمة من المدن الساحلية إلى الداخل بما لا يزيد عن ٥٪ من قيمتها .
٣- إعادة اللاجئين في مسقط إلى سلطات الإمامة .
٤- إطلاق سراح المعتقلين لدى سلطان مسقط .

وقد تعهدت الإمامة مقابل موافقة السلطان على هذه الأمور بعدم مهاجمة مقاطعات السلطنة أو التدخل في حكومته ، وكذلك التعهد بسلامة المسافرين وحرية التجارة واعادة الملتحقين من مسقط إليهم ، إلى جانب إعادة بساتين النخيل التي كانت قد سيطرت عليها قوات الإمامة في الداخل والتي تعود إلى اتباع السلطان[(١٧)] .

وفي نوفمبر عام ١٩١٩ وصل وينجت (Wingate) القنصل السياسي البريطاني الجديد إلى مسقط خلفا لهيوارث ، وقد واصل القنصل الجديد جهود زميله مع قادة الإمامة فتوصل إلى صيغة اتفاق يعتمد البنود التي نوقشت في اجتماع السيب الثاني الذي عقد في سبتمبر عام ١٩١٩ وقد أرسلها إلى الإمام الخروصي في مدينة نزوى

ليصادق عليها إلا أن الإمام الخروصي رفض ذلك .

ويعزي رفض الإمام المصادقة على صيغة الاتفاق الذي بعث به « وينجت » إلى تزعم شقيقه ناصر بن راشد والي الرستاق حركة المعارضة في إجراء أي صلح مع السلطان وكذلك إلى حصول بعض زعماء عمان في الداخل على مصالح خاصة نتيجة استيلائهم على بساتين كثيرة للنخيل خلال الهجمات التي قاموا بها[١٨] .

إلا أن القنصل البريطاني الجديد لم يستسلم بعد رفض الإمام ، بل استمر في جهوده الرامية إلى دعوة الإمام مجددا إلى التفاوض والتوصل إلى اتفاقية سلام ، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل أيضاً ، ولم تسفر عن نتيجة تذكر مما حدا بالسلطان تيمور أن يتخذ جملة من الإجراءات الضاغطة على الإمامة بهدف تليين موقفها من المفاوضات، حيث فرض الحصار الاقتصادي على المناطق الداخلية إذ رفع من نسبة الضرائب الجمركية على منتوجات الداخل إلى ٥٠٪[١٩] .

ويبدو أن هذا الإجراء جاء بمشورة من القنصل البريطاني (وينتجت) حيث علق عليه قائلا : « إذا أمكن جعل تصدير تمورهم (يعني تمور الإمامة في الداخل) أمراً مستحيلاً أو على الأقل باهظا جدا دون أن يستطيعوا الرد ، عندئذ يكونوا على استعداد للاجتماع والبحث في الشروط لايجاد تسوية مناسبة »[٢٠] .

كما اتخذت بريطانيا بعض الإجراءات التي تبرز قوتها أمام قادة الإمامة كظهور السفن الحربية الإنجليزية على الساحل العماني للتعبير عن تأييدها للسلطان واستعدادها لقمع الاضطرابات إن اندلعت ، كما قام السلطان تيمور خلال هذه الفترة بزيارة إلى الهند ، وكان لهذه الزيارة مغزاها السياسي فهي تعبر عن متانة العلاقة بين حكومة الهند البريطانية والسلطان .

اغتيال الإمام الخروصي وانتخاب الخليلي بدلا عنه

بالرغم من كل الإجراءات السابقة لم يتغير موقف الإمام من المفاوضات ، إلا أنه من الواضح أن تلك الإجراءات قد أدت إلى أن يصبح موقف السلطان ونفوذه مائلا نحو التصاعد بخلاف موقف الإمامة .

ومما زاد ضعف مركز الإمامة هو الوفاة المفاجئة للشيخ حمير بن ناصر النبهاني الذي كان من دعائم الإمامة في الجبل الاخضر ، ولم يقف التدهور في كيان الإمامة عند هذا الحد بل وصل ذروته عندما اغتيل الإمام سالم الخروصي في ٢١ يوليو ١٩٢٠ في بلدة الخضرة وقد مثل مصرع الإمام الخروصي تطورا خطيرا في الصراع القائم بين الإمامة والسلطنة[٢١] .

ويعزي سبب الاغتيال إلى أن الإمام كان قد أصدر أمره مطلع عام ١٩٢٠ باعدام أحد أفراد قبيلة آل وهيبة وهي قبيلة هناوية تعيش في المنطقة الشرقية عرفت بشجاعة رجالها وشدة مراسهم ، وقد استطاع ذلك الرجل الذي أصدر عليه الحكم بالتسلل عبر حرس الإمام ليتمكن من قتله ثم الهرب بعد ذلك[٢٢] . وهناك من يعزو السبب في اغتيال الإمام إلى الحالة العامة التي وصلت إليها القبائل العمانية في الداخل نتيجة الحصار الاقتصادي وتصرفات بعض قادة الإمامة ولاسيما أخو الإمام الذي اتسمت بالانفرادية واللامبالاة بالمصلحة العامة مما جعل التذمر يسود صفوفه أفراد القبائل فكان الاغتيال تعبيرا عن هذا التذمر والاستياء .

ومهما تكن الاسباب التي تقف وراء اغتيال الإمام الخروصي فإن داخلية عمان أصبحت بدون قائد وبدأت الفوضى على أشدها ، وقد تحول ولاء بعض زعماء القبائل نحو السلطان ، كما لجأ البعض الآخر فعلا نحو السلطنة خوفا على حياتهم ، وقد انتهز السلطان الفرصة فأراد أن يعيد سيطرته على الداخل إلا أن الحكومة البريطانية منعته من ذلك .

لقد سعى قادة الإمامة إلى تدارك الموقف المفاجئ والحيلولة دون انهيار نظام الإمامة وعدم إعطاء الفرصة للسلطان لاستعادة سيطرته على داخلية عمان فبادروا إلى انتخاب محمد بن عبد الله الخليلي إماما جديدا لعمان ، وقد لعب عيسى بن صالح دورا في ذلك ، كما يرجع الفضل في انتخابه إلى زعماء قبائل الحرث وبنو ريام .

ينتمي الخليلي إلى قبيلة (بنو راحة) الهنادية ، وهو حفيد أحد أبرز الزعماء المشهورين (الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي) الذي كان الرأس المدبر لإمامة عزان بن قيس (١٨٦٨ - ١٨٧١م)[٢٣] .

ويعتبر انتخاب الخليلي تحولا في موقف الإمامة نحو قبول مبدأ المفاوضات مع السلطان والتي كان يرفضها الإمام الراحل ، وقد شعرت بريطانيا بالارتياح لدى انتخاب

الإمام الجديد لأن الخليلي وصهره عيسى بن صالح يمثلان الجناح الأثقل تصلبا ضمن التشكيل القيادي للإمامة ، لذلك أسرعت بريطانيا في انتهاز الفرصة فأوعزت لوكيلها السياسي بضرورة الاسراع واستغلال الظروف الجديدة لتجديد الوساطة بين الطرفين .

نصوص الاتفاقية

استؤنفت المفاوضات بين ممثلي الإمامة والقنصل البريطاني ممثلا عن حكومة السلطان ، وتم عقد الاجتماع في مدينة السيب في الفترة الواقعة بين ٢٣ - ٢٥ سبتمبر عام ١٩٢٠م[٢٤] . وقد حضر عن الإمامة الشيخ عيسى بن صالح الذي أقر كما أقر الشيوخ الآخرون الذين حضروا الاجتماع بأنه مؤهل بكامل الصلاحيات بصفة ممثلا عن الإمام ، وقد حضر الاجتماع القنصل البريطاني في مسقط « وينجت » ممثلا عن السلطان تيمور .

ومن الجدير بالذكر أن المصادر تذكر بأن الاجتماع حضره ممثلو الإمامة والسلطان تحت وساطة الإنجليز إلا أننا لم نجد من مثل السلطان في هذا الاجتماع سوى القنصل البريطاني نفسه كما لم تذيل الاتفاقية بتوقيع السلطان أو من ينوب عنه سوى توقيع القنصل البريطاني فضلا عن ممثلي الإمامة ، وعليه ، فالحقيقة تفرض علينا القول بأن المفاوضات منذ اجتماع السيب الأول ولغاية إبرام الاتفاقية كانت تتم بين طرفين أحدهما ممثل عن الإمامة والثاني القنصل البريطاني في مسقط وليس هناك سواهما[٢٥] .

لقد طرح ممثلو الإمامة في بداية الاجتماع مطالبهم التالية :

١- الاعتراف باستقلال المقاطعات الداخلية لعمان .

٢- أن لا تزيد قيمة الضرائب التي يفرضها السلطان على البضائع القادمة من الداخل أو الواردة إليه عن ٥٪ .

٣- حرية التنقل للعمانيين في مقاطعات الساحل .

٤- أن يعيد السلطان اللاجئين عنده إلى داخلية عمان .

٥- أن لا تساعد بريطانيا أعداءهم وعدم تجاوزها عقيدتهم .

٦- أن يدفع السلطان رواتب لزعماء القبائل .

وفي مقابل هذه الشروط تعهدت الإمامة من خلال قادتها بعدم مهاجمتهم لمقاطعات

الساحل ، وأن يسمحوا بحرية التجارة والسفر إلى داخلية عمان .

وبعد أن أجرى « وينجت » حواراً مباشراً مع قادة الإمامة حول مطالبهم الآنفة الذكر حيث وافق على البعض ورفض البعض الآخر ، توصل الطرفان في النهاية إلى اتفاق للصلح يتضمن ثمانية بنود .

أما البنود الأربعة التي هي في صالح الإمامة فكما يلي :

١- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع القادمة إلى مدن الساحل إلى ٥٪ .

٢- ضمان سلامة العمانيين وحرية تنقلاتهم في المدن الساحلية .

٣- إزالة جميع القيود على تحركات العمانيين في موانئ مسقط ومطرح .

٤- إعادة اللاجئين في مسقط إلى داخلية عمان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمامة .

أما البنود الاربعة التي هي في صالح السلطان فكانت كالآتي :

١- أن يتعهد قادة الإمامة بعدم مهاجمة المدن الساحلية ولا يتدخلون في شؤون الحكم للسلطان .

٢- يتمتع أهالي مسقط والمشتغلون بالتجارة بالحرية والأمان في مقاطعات عمان الداخلية .

٣- عدم حماية اللاجئين في مسقط وتسليمهم إلى حكومة السلطان .

٤- أن تسوى المطالب الخاصة بالسلطان ضد التجار العمانيين وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية[٢٦] .

وعندما انتقل الطرفان لتحرير الاتفاقية حدثت بعض العراقيل بينهما إلا أن القنصل البريطاني « وينجت » استطاع ببراعته الدبلوماسية التغلب عليها ومنها مثلا طلب الشيخ عيسى بن صالح أن تكتب الوثيقة على أنها صلح بين السلطان من جهة وبين إمام المسلمين من جهة أخرى فاعترض « وينجت » على ذلك ولما أصر زعماء الإمامة على طلبهم تمكن « وينجت » من أن يقنعهم من خلال روايته لما حدث بين النبي محمد صلى الله عليه وسلم وسكان مكة قبل عام من فتحها في صلح الحديبية حيث وصف النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بأنه محمد رسول الله لكن زعماء مكة اعترضوا على ذلك لأنه إذا نص على أنه رسول من الله فليس هناك ما يستوجب عقد الصلح معه وقد أدرى النبي صلى الله عليه وسلم هذا المنطق فاكتفى بذكر محمد بن عبد الله ،

وبذلك استطاع القنصل البريطاني تجاوز هذه العقبة فحذف اسم الإمام من وثيقة السيب واقتصرت على أنها اتفاقية بين السلطان من جهة وعيسى بن صالح ممثلا عن القبائل العمانية في الداخل من جهة أخرى .

يلمس من بنود الاتفاقية مدى الضغط البريطاني على الجانبين ولا سيما جانب الإمامة التي تخلت عن شرط كانت تعده أساسياً وحيوياً منذ أن طرحت مطالبها أول مرة الا وهو الغاء تجارة السلاح الذي سبق وأن أعطته الأولوية في اجراء أية مباحثات مع السلطان إلى درجة أن فضلته على المطلب السياسي (الاطاحة بحكم السلطان) والذي لم يعد هو الآخر له وجود في بنود الاتفاقية ، الأمر الذي مكن الحكومة العمانية من أن تلتزم بقرارات مؤتمر مرور الاسلحة الذي كان لايزال منعقدا في بروكسل منذ عام ١٩١٩[٢٧] .

وعلى أية حال ، فقد تم التوقيع على الاتفاقية بتاريخ ٢٥ سبتمبر عام ١٩٢٠ من جانب الشيخ عيسى بن صالح ومجموعة من شيوخ القبائل من جهة والقنصل البريطاني في مسقط « وينجت » من جهة أخرى ، كما تم التصديق عليها من قبل الإمام الخليلي بعد ذلك . واعتبرت نافذة المفعول منذ ذلك التاريخ[٢٨] .

ردود الفعل حول الاتفاقية

رحبت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية كما شعر السلطان تيمور بادئ الأمر بالارتياح إذ اعتبرها بداية لعهد مستقر لحكومته ونهاية للتهديدات والغزوات التي كان يتعرض لها من داخلية عمان .

ومع ذلك ، فقد ظلت اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠ تثير جدلا قويا بين السلطان وزعماء الإمامة ، ويرجع السبب في ذلك إلى كون بنود الاتفاقية تسمح بتعدد التفسيرات كما أن اختفاء النص الرسمي الذي يمكن الاعتماد عليه في هذا الجدل أو النقاش حولها ، فقد تعمد السلطان والحكومة البريطانية عدم نشر الاتفاقية[٢٩] . كما عجزت الإمامة عن إظهار النص بدعوى فقدهم له في إحدى الغارات التي تعرضت لها إمامة عمان من قبل حكومة السلطان بعد ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن نص اتفاقية السيب لم تنشر إلا بعد أن نشب القتال بين

الإمامة والسلطان عام ١٩٥٧ وقد نشرتها لأول مرة صحيفة التايمز Times في عددها الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٥٧ . إن محور الجدل والنقاش الذي أثير حول الاتفاقية كان يتركز بالأساس على طبيعة الاتفاقية هل هي بين دولتين منفصلتين أم كونها اتفاقية بين حاكم دولة وإحدى المقاطعات التابعة له ، وبعبارة أخرى ، إن طبيعة العلاقة بين السلطان وزعماء الإمامة لم تحدد بشكل واضح ، وأن الفقرة الرئيسية التي تحدد طبيعة العلاقة بينهما كانت غامضة فهي لم تذكر لنا كون العلاقة بين دولتين منفصلتين أم علاقة تبعية ، لذلك استغل كل جانب غموض هذه الفقرة وفسرها لصالحه في جميع الاحداث التي وقعت عقب اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ .

فقادة الإمامة الاباضية في الداخل ادعوا أنهم قد وقعوا الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام وأن الإمام نفسه صادق على هذه الاتفاقية في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠ وأن الاتفاقية كانت تحمل خمسة عشر توقيعا لزعماء القبائل المؤيدة للإمامة[٣٠] . فيما ادعى السلطان تؤيده في ذلك الحكومة البريطانية - أن الاتفاقية لم يرد فيها اسم الإمام وإنما هي صلح بين حكومة السلطان تيمور والشيخ عيسى بن صالح عن أهالي عمان ، كما لا يوجد فيها أية مصادقة من قبل الإمام شخصيا .

ولم يقتصر اختلاف الرأي حول الاتفاقية على السلطان والإمامة وإنما تعداه إلى كثير من الكتاب والرحالة والموظفين الذين زاروا أو عملوا في مسقط ، فقد أشار إليها إيكلز Eccles قائد قوات مسقط والخبير بشؤون السلطنة « ثمة معاهدة وقعت من خلال وساطة القنصل البريطاني ومنذ ذلك الوقت لم يحصل أي عدوان على السلطنة ، وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة وكانت اعترافا عمليا باستقلال الداخل »[٣١] .

أما بوترام توماس Bertram Thomas الذي شغل منصب وزير ومستشار مالي للسلطان من الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ فكتب حول الاتفاقية قائلا : « أمكن التوصل إلى تسوية تقوم على الحالة الراهنة وبمقتضاها ظل السلطان سلطانا من الوجهة القانونية على مسقط وعمان ، ونصت التسوية على أن تكون لقبائل الداخل حكومة من بينهم تعتمد على أساس الأمر الواقع لتدبير شؤونهم المحلية البحتة »[٣٢] . كما قال ولفرد ثيجر Wilfred Thesiger الرحالة البريطاني - الذي تجول في عمان كثيرا - عن الاتفاقية « بأنها وقعت عام ١٩٢٠ بين السلطان والعمانيين ، وافق السلطان بمقتضاها على ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للإمامة »[٣٣] .

فيما بين وندل فيليبس Wenell Philps وجهة نظره في الاتفاقية معرفا إياها بكونها على غرار الاتفاقيات التي كان يعقدها السلطان العثماني مع مجموعة من الرعايا التابعين له في أجزاء أخرى من الأراضي الخاضعة لسيادته ، وأنه بمقتضى هذه الاتفاقية سمح للقبائل بقدر محدد من الحكم الذاتي في المسائل المحلية البحتة ، بيد أن هذه الاتفاقية لم تتضمن أي الغاء لسيادة السلطان[٣٤] كما علق الكاتب الامريكي لاندن Landen على الاتفاقية بقوله :

« إن معاهدة السيب اتفاقية يحيط بها الغموض من نواح عديدة : فهذه المعاهدة على سبيل المثال لا تحدد بشكل دقيق طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان ، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماما في المعاهدة ، ومجمل القول أن كلا الطرفين المتعاقدين يعترف فيما يبدو بالاستقلال الذاتي للطرف الآخر ضمن حدود كل دولة منها وإن كانا قد تحاشيا النص بشكل صريح ومحدد على موضوع السيادة[٣٥] .

أما الصحفي الإنجليزي جيمس موريس Moris فأكد بأن اتفاقية السيب نصت على سيادة السلطان في عمان[٣٦] .

وهكذا اختلف الكثيرون في تفسير اتفاقية السيب : فمنهم من اعتبرها اعترافا من جانب السلطان بحكم الإمامة في الداخل ، ومنهم من اعتبر الاتفاقية على أنها تنظيم داخلي بين السلطان والقبائل التابعة له .

وقد احتدم النقاش والجدل حول الاتفاقية بعد وفاة الإمام الخليلي عام ١٩٥٤ وإلغاء السلطان سعيد بن تيمور الاتفاقية من جانب واحد[٣٧] مبررا ذلك بقوله أن الاتفاقية كانت بين والده السلطان تيمور والإمام الخليلي وهي بذلك لا تربط خلفاء السلطان تيمور بأي حال من الأحوال ، كما اعتبر الاتفاقية بأنها خطأ سياسي من قبل والده الراحل وأنه لا يعترف بها ويعتبرها اتفاقية مؤقتة وشخصية من جانب والده وزعماء بعض القبائل في عمان ، وأنه لا يعقل منطقيا أن يعقد السلطان معاهدة بينه وبين رعاياه الأمر الذي دعا الإمامة إلى أن تنتخب لها إماما جديدا وترفع قضيتها إلى المحفلين العربي والدولي لمناقشتها خاصة بعد أن اجتاحت قوات السلطان بمؤازرة القوات البريطانية مقاطعاتها الداخلية عام ١٩٥٧ فوصل الجدل ذروته حول الاتفاقية في أروقة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن ، فقد عرض الإمام الجديد قضيته لأول مرة على هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٧

وكانت بعض الدول العربية تؤيد موقف الإمامة باعتبارها دولة مستقلة قد حافظت على استقلالها على مر العصور ، ولذلك دعمت طلب الإمامة في عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الاعتداء المسلح ضد استقلال وسيادة الإمامة في عمان .

وبالفعل تم بحث قضية الإمامة في هيئة الأمم المتحدة ، وكان الاساس في النقاش يدور حول اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠ التي ظهر حولها رأيان متناقضان الأول مثلته الإمامة مؤيدة من قبل بعض الدول العربية التي أكدت بأن معاهدة السيب صحيحة وشرعية وأن طرفيها دولتان تتصفان بالسيادة ، والرأي الثاني أوضحه مندوب بريطانيا في هيئة الأمم المتحدة والذي يقضي بأن عمان ومسقط يمثلان دولة واحدة لا دولتين وأن معاهدة السيب ليست معاهدة بالمعنى المقرر في العرف الدولي ، وإنما هي اتفاقية تم عقدها بين حكومة السلطان وبعض رؤساء القبائل التي تتضمنها دولته[٣٨] .

ولقد احتج السلطان وبريطانيا على بحث الموضوع ضمن هيئة الأمم المتحدة لكون هذا العمل يعد تدخلا في شؤون دولة مستقلة ذات سيادة ، وطالبا برفض القضية لأن مناقشتها سيؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة .

ومهما تكن الآراء بشأن اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠ ، فهي قد قسمت عمان عمليا إلى نظامين للحكم بالرغم من أن الإشارة إلى ذلك لم تكن واضحة وصريحة .

وقد عبّرت الإمامة عن ذلك بشكل واضح عندما استمرت بتعيين الولاة والقضاة وجمع الزكاة ، بل تطور الأمر كثيرا في السنوات الأخيرة لحكم الإمام الخليلي عندما أصبح يصدر جوازات سفر لرعاياه معترف بها من قبل بعض الدول العربية[٣٩] بيد أن الجانبين (السلطان والإمامة) طمعا في إلغاء الاتفاقية منذ منتصف الخمسينيات وذلك بهدف السيطرة على جميع أرجاء عمان ، فالسلطان سعيد بن تيمور أراد انتهاز فرصة وفاة الإمام الخليلي عام ١٩٥٤ لينقض الاتفاقية من جانبه ويعيد سيطرته على كامل التراب العماني . وتطلع الإمام الجديد في نفس الوقت إلى حكم عمان جميعها مستندا في ذلك إلى الحق التاريخي للإمامة في حكم البلاد عبر العصور .

وخلاصة القول أن بريطانيا بذلت قصارى جهودها بغية عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ انطلاقا من سياستها المعروفة في المنطقة والتي ترتكز على مبدأ (فرق تسد) فهي قد قسمت عمان وفق هذه الاتفاقية إلى نظامين للحكم أحدهما في الساحل يقوده السلطان وآخر في الداخل بزعامة الإمام ، فهي لم تسمح لقوات الإمامة باسقاط حكم

السلطان كما لم تمكن السلطان من القضاء على الإمامة لكي يبقى حكمه في حالة تهديد مستمر الأمر الذي يجعله في حاجة دائمة إلى مساعداتها وبذلك تحفظ مصالحها في عمان التي تقع على الطريق المؤدي إلى أهم مستعمراتها في الهند .

الهوامش

(١) F.O, 371, 2416, Political Agent, Mus Cat, to the Cecretary of the Covernment of India, Dated, 7th, Jan, 1915.

(٢) لاندن ، روبرت جيران ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا ، ترجمة من أمين عبد الله ، الطبعة الثالثة ، عمان ، ١٩٨٣ ، ص ٤٦٢ .

(٣) فيليبس ، وندل ، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، عمان ، ١٩٨١، ص ١٦٨ .

(٤) الداود ، محمود علي ، أحاديث عن الخليج العربي ، الطبعة الثانية ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص ٤٢ .

(٥) قاسم ، جمال زكريا ، بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣ ، السنة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٥، ص ٩٥ .

(٦) قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤ - ١٩٤٥)، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٩٧ .

(٧) F.O. 371, Muscat, 2416, B- 398, The Rebellion Against Sultan of Muscat, 1913-1919.

(٨) لاندن ، المصدر السابق ، ص ٤٦٣ .

(٩) I.O, Poilitical Report to Pol, Res, 9 Mars, 1917.

(١٠) F.O, 371, 2416, Muscat, Sultan's Negotiations with Oman dated, 15 Sept, 1915.

(١١) F.O, 371, 2416, Transtation of Apetition Presented by Sheikh Isa Bin Saleh, Reprertative of the Iman Salim Bin Rashid Alkharouasi to the Political Agent Muscat at Sib, 15, Sept, 1915.

(١٢) المشهداني ، خليل إبراهيم صالح ، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٩٢ .

(١٣) Arabian Boundaries, Primary Documents, 1953-1957. Vol, 19, Sultanate of Muscat and Oman , London, 1988, p.52.

(١٤) أخذت فقرات هذه الرسالة من مكتب أمانة عمان بالقاهرة عام ١٩٦٥ نقلا عن قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي ١٤ - ١٩٤٥ - المصدر السابق ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(١٥) لاندن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٠ .

(١٦) I.O, 3796/19, Tel 14648, From Viceroy to Secretary of State, Dated 22, Oct, 1919.

(١٧) F.O, 371, 6248, Events from Colonel Benn's First Meeting With the Oman Ckieke In 1915.

Till Major Haworth's Meeting With the Same in Sept, 1919.

(١٨) قاسم ، الخليج العربي ، ١٩١٤ - ١٩٤٥ . المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(١٩) Peterson, J.E., Oman in the Twentieth Century, London, 1978, p.174.

(٢٠) المشهداني ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢١) لاندن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٠ .

(٢٢) فيليبس ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٣) عبيدلي ، أحمد ، الإمام عزان بن قيس ، جوانب من التاريخ العربي الإسلامي في ظل الهيمنة الاوروبية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

(٢٤) I.O, Covernment of India, Dep, 37, Dated 31 Mars, 1921.

(٢٥) F.O, 371, Report on Negotiations Through Political Officer Between Sultan & Interior Tribes of Oman, 6247, E 95/95/91.

(٢٦) Arabian Boundaries, Vol, 19, Op. Cit. P:35.

(٢٧) Aitchishon, C.U. Acollection of Treaties, Engagement and Sands Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, P:319.

(٢٨) Arabian Boudaries, Sultanate of Muscat and Oman, Vol:19, P:53.

(٢٩) العقاد ، صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٤٣ .

(٣٠) F.O. 371, 2648, Wingate to Deputy Residentn Dated. 14th October , 1920.

(٣١) المشهداني ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٣٢) Thomas, Bertram, Arabe Rule Under the Albu Said Dynasty of Oman 17th, 1937, London, 1938, P.25.

(٣٣) Thesiger, Wilfred, Arabian Sands, NewYork, 1959, P.255.

(٣٤) فيليبس ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٥) لاندن ، المصدر السابق ، ص ٤٧١ .

(٣٦) قاسم ، جمال زكريا ، الاصول التاريخية لقضية عمان ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني عشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٣ .

(٣٧) الداود ، محمود علي ، التطور السياسي الحديث لقضية عمان ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٤٥.

(٣٨) الجلسة الثالثة للجنة السياسية الخاصة والتابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي عقدت بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢١ .

(٣٩) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ .